الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم

بتاريخ 25 سبتمبر 2017 بين الجمهورية التونسية

والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج

دعم الإصلاحات في قطاع المياه

(96 / 2017)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 22 / 11 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** عقد القرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 15/ 03 / 2018

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب الرئيس: سامي الفطناسي

مقرر اللجنة: حسام بوننني

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: نعمان العش

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 30 نوفمبر 2017
جلسة اللجنة: 15 مارس 2018 **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين (04 مع و02 محتفظين و01 ضدّ) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 15 مارس 2018 **رئيس اللجنة :** المنجي الرحوي **المقرر :** حسام بونني

أوّلا . تقديم المشروع:

تمّ بتاريخ 25 سبتمبر 2017، إبرام اتفاقية قرض في صيغة دعم للميزانية بين حكومة الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) بمبلغ قدره 100 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 290 مليون دينار لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في قطاع المياه.

1) أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج إلى دعم تنفيذ جملة من الإصلاحات الشاملة والإصلاحات الخصوصية في قطاع المياه من أجل تحسين القدرة على إنجاز استثمارات جديدة والحفاظ على ديمومة الاستثمارات المنجزة في القطاع المذكور.

2) مكوّنات البرنامج:

تتمثل مكوّنات البرنامج في:

1 ـ القيام بمجموعة من الإصلاحات من طرف الهياكل التالية:

- وزارة المالية،
- وزارة الشؤون المحلية والبيئة،
- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
- الديوان الوطني للتطهير.

تنقسم هذه الإصلاحات إلى صنفين:

ـ إصلاحات عامّة تتعلق بالموافقة على القانون الأساسي للميزانية وتحيين استراتيجية الدين على المدى المتوسّط.

ـ إصلاحات خاصة بقطاع المياه تتمحور أساسا حول التصرّف حسب الأهداف في ميزانية وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وتكوين الإطارات في هذا المجال وتركيز منظومة متابعة وتقييم المشاريع الاستثمارية (منظومة إنجاز) وإحداث لجنة قيادة لمتابعة المشاريع المنجزة في إطار "برنامج التصرّف المندمج في الموارد المائية" بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وشحن الموائد المائية الجوفية ومعالجة المياه المستعملة والترفيع في الأتاوة من قبل الديوان الوطني للتطهير بنسبة 8 % وسياسة الفوترة بالنسبة لمياه الرّي.

2 ـ تتولى وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي التنسيق بين مختلف الهياكل المتدخلة وجمع الوثائق التي تثبت إنجاز الإصلاحات المذكورة وإحالتها للجهة الممولة تمهيدا لصرف اعتمادات القرض في قسط وحيد.

3) القيمة الجملية للبرنامج:

تقدّر القيمة الجملية للبرنامج بحوالي 290 مليون دينار تونسي (100 مليون أورو).

4) التمويل:

قرض من المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) بقيمة 100 مليون أورو وفق الشروط التالية:

- الجهة المقترضة: الدولة التونسية،
- نسبة الفائدة: نسبة فائدة ثابتة تقدّر بـ 2.09 %،
- عمولة التعهّد: 0.25 % من المبلغ المتبقي للسحب،
- فترة السداد: 15 سنة منها 5 سنوات إمهال.

وتسند المؤسسة الألمانية هذا القرض من مواردها الخاصّة أي خارج برنامج التعاون المالي الثنائي الذي توفّره الحكومة الألمانية سنويا. ويحظى القرض بضمان الحكومة الألمانية.

ثانيا . أعمال اللجنة:

تدارست لجنة المالية والتخطيط والتنمية مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 15 مارس 2018 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب وعقد القرض.

وأكّد أغلب النواب أنّ هذا القرض موجّه لدعم الميزانية، وفي ظاهره يهدف لدعم إصلاحات عامّة تتعلّق أساسا بالموافقة على القانون الأساسي للميزانية وإصلاحات خاصّة تتمحور حول متابعة إنجاز بعض المشاريع في قطاع المياه.

واعتبر أحد النواب أنّ البرامج والمشاريع التي تمّ تعدادها وإدراجها في وثيقة شرح الأسباب وهمية موضّحا أنّ مثل هذه القروض موجّه أساسا لسداد فوائض قروض أخرى ممّا سيجعل الدولة التونسية في حالة تداين متواصل يتكاثر يوما بعد يوم.

وخلال النقاش، تطرّق بعض النواب إلى الإصلاحات في قطاع المياه، واقترحوا عقد جلسة استماع إلى الهياكل المعنية في مشروع هذا القانون وخاصة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري غير أنّ هذا المقترح لم يحظى بقبول الأغلبية التي رأت أن شرح الأسباب واضح والقرض موجّه أساسا لدعم الميزانية.

أمّا بخصوص الشروط المالية لهذا القرض، اعتبر أغلب النواب أن هذه الشروط ميسّرة وتفاضلية مقارنة بالقروض التي يتم إصدارها على السوق المالية العالمية.

واستفسر أحد النواب عن المبالغ الإضافية المتأتية من انزلاق سعر صرف الدينار وعن كيفية التصرّف فيها، ووضّح البعض الآخر أنّ الفارق بين قيمة القرض زمن إبرام العقد وخلال فترة صرفه مرتبط بعديد العوامل لعلّ أهمها التضخّم، كما أنّ هذه الفواضل لا تُؤخذ بعين الاعتبار في إنجاز المشروع ولا يمكن التصرّف فيها بصفة فعلية

كما أكّد نائب آخر على ارتفاع نسبة المديونية بصفة غير مسبوقة، ولاحظ أنّ هذا القرض موجّه للاستهلاك وليس للتنمية واعتبره من القروض الكريهة والتي ترهق كاهل الأجيال القادمة، وبيّن انّ القروض الموجهة للإستثمارات المباشرة لا تمثّل إلاّ 10 % من جملة المبالغ التي تقترضها تونس.

وأوصى أغلب النواب على ضرورة التوقّي من مخاطر الصّرف من خلال الاعتماد على وسائل التغطية من مخاطر الصّرف، وأكّد أحد النواب على ضرورة توجيه جزء من هذا القرض لتحسين نوعية المياه المستعملة والتشجيع على استعمالها في القطاع الفلاحي.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين

رئيـــس اللجنـــة	**المقرر المساعد**
المنجي الرحوي	الهادي بن ابراهم